فى سبيل تحسين حال العامل

بقلم الأستاذ حامد العبد

وكيل مصلحة العمل

العمال فى مصر كما فى غيرها من بلاد الدنيا هم الأساس الذى تبنى عليه النهضة الصناعية والتجارية والزراعية ولذلك نرى مستبشرين عناية واهتماما بأمورهم فى صورة لم نعهدها فى الزمن الماضى. حتى لقد كان الكثير منا يظنون أن البحث فى شؤون العمال لتحسين حالهم ماهو إلا نوع من الشغب أو الثورة ضد المبادئ التى كانت مقررة من قبل .

لكننا بدأنا جميعا نعتقد ونؤمن أن العامل هو أهم عضو فى جسم هذه الأمة الناهضة فيجب على الأقل أن يساير باقى اعضائها فى النمو والنهوض ان لم يسبقها فى الطريق الى النجاح .

والعامل فى مصر ليست له أى مشكلة تختلف عن المشاكل التى يواجهها العمال فى العالم كله فهو انسان مثلهم يؤذيه قلة الأجر وكثرة الجهد ويؤذيه المرض وعدم العناية بصحته ، ويؤذيه الجوع فى وقت البطالة والحاجة فى الشيخوخة كما أن العامل فى مصر أيضا لايحتاج الا لما يحتاج اليه غيره من عمال الدنيا .

فهو يحتاج الى تشريعات تحفظ له حقوقه كانسان يعمل ويحتاج الى ثقافة وتعليم وتدريب تصل به الى الصلاحية للعمل ويحتاج الى عناية من الدولة تباعد بينه وبين الزج به الى ميدان الشغب أو التفكير فى المذاهب الضارة أو استغلاله فى الأهواء الخاصة أو الاتجاهات التى لاتسير الى المصلحة العامة . وتباعد بينه وبين من يدفعونه للغلو بدلا من التمشى مع قواعد التطور والتدرج فى التقدم للوصول الى الغاية والكمال .

ولمعالجة هذه الاضرار التى قد يتعرض لها العامل وتوفير مايحتاج اليه من رعاية واصلاح يعتقد أهل الرأى انه يجب أن يسبق كل عمل من أعمال العلاج أو الاصلاح دراسة وافية تتشعب الى كل النواحى والاحتمالات وخصوصا الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية حتى يكون البرنامج الذى يراد وضعه موضع التنفيذ محصورا فى دائرة واحدة هى الصالح العام للبلاد ومحققا لأغراض العامل فى حدود الخضوع لمستلزمات التقدم والنهوض والمحافظة على التقاليد والنظم التى يجب أن تبقى دائما فى مصر فى مأمن من التغيير والتبديل .

وإنى اذ أحاول الوصول الى الأسباب التى تصل بنا الى تحسين حال العامل فى مصر أرى أنه يجب دراسة العيوب الموجودة واستقصاء أسبابها كلها .

ولا أشك مطلقا فى أن جميع القارئين والقارئات ومن يعنون بأحوال العمال يتفقون معى فى أن الأسباب الحقيقية لشكوى العامل فى مصر يرجع أهمها الى الفقر وينتهى هـذا الفقر الى العيوب التى نلحظها هنا وهناك فى الناحية الصحية والناحية الاجتماعية والناحية الفنية فى العمل أو القدرة على حسن أداء الواجب فى المصنع أو فى المتجر أو فى الحقل .

وقد يخطئ من يرى أن إصلاح العيوب الحالية يمكن الوصول اليه بإعادة النظر فى توزيع مقابل الإنتاج بين العامل ورب العمل، أو تحسين الأجور ، أو تقرير حد أدنى لهـا قبل أن يحاول البحث فى ضرورة العمل على زيادة الانتاج أو الثروة الأهلية .

ولاشك أن أحسن الطرق لتحقيق رفع مستوى المعيشـة للطبقة العاملة هو استحداث أسباب الرزق لصاحب العمل والعامل، والعناية بزيادة الانتاج بتوجيه رءوس الأموال الأهلية المنقولة التى يمكن إدماجها فى الثروة الصناعية .

وليس من العسير علينا أن نفكر فى التوسع الزراعى وتحسين الأحوال الزراعية واستغلال الحامات الزراعية، أو تحسين استغلال ما أدخلته البلاد فى قائمة صناعاتهـا والاتجاه إلى الثروة المعدنية التى تملأ صحارى مصر وجبالها ولم يكشف منها إلا القليل .

فاذا أردنا إصلاحا حقيقيا نرفع به مستوى المعيشة للعامل والفلاح فلا يصح أن نتجه فقط إلى العدالة فى التوزيع بين رأس المـال والعمل، ولكن يجب أن يساير هذا الاتجاه أو يسبقه التفكير فى زيادة الانتاج وزيادة العمل للشغل وللعامل .

ولا أنكر أنه يوجد الآن فى كثير من الصناعات أو فى الشركات أو المتاجر ما يدعو إلى ضرورة إقامة العدل فى التقدير لليد العاملة، بل لا أنكر أن انخفاض مستوى المعيشة يرجع فعلا إلى تقدير أجور لا تتفق أبدا مع قيمة العمل الذى يؤدى وأن هذا ملحوظ فى حالات ليست بالقليلة . لكن وضع القواعد العامة أو تحديدها ليس فى حدود ما يمكن عمله بالنسبة لاختلاف قدرة رءوس الأموال واختلاف آراء وجنسيات أصحاب الأعمال فى مصر وهم الذين لا نزال نرى كل واحد منهم يميل دائما إلى تطبيق النظم التى تعودها فى وطنه الأصلى، وكذلك لا نزال نرى أن كثيرا منهم يرى واجبه الأول الحصول على أكبر ربح ممكن أو أكثر كمية من العمل بأقل ما يمكن من الأجر .

لذلك أرى أن الاصلاح من هذه الناحية، رغم أنه هو الاصلاح الشامل فى نظرى، قد يطول أمده إلى الحين الذى تنتقل البلاد فيه إلى زيادة انتاجها لتسهيل الرزق للجميع .

ولما كان لابد من علاج للحالة الموجودة لتخفيف ألم العامل على الأقل فقد قامت للعمل وزارة الشؤون الاجتماعية التي خلقت ووجهت لخير العامل والفلاح فكان إنشاؤها وتوجيهها هذا أول بشرى لإسعاد هذه الطبقات التي تستحق كل رعاية وعناية .

فأنشئ فى مصلحة العمل قسم للصحة الصناعية يعنى بصحة العامل داخل محال العمل ويشرف على ما يوضع من الاشتراطات فى رخص المحلات ، كما أنه سيبحث الأمراض الصناعية وتأثير أنواع العمل فى صحة العامل .

وها هى الحكومة لا يقف مجهودها عن السير فى إنشاء مساكن العمال فى البلاد المزدحمة بسكانها بعد أن أتمت مبانى امبابه وهى الآن تعمل بالاتفاق مع البلديات و بعض الشركات الكبرى على تعميم هذه المساكن فى معظم البلاد الصناعية الكبرى بقدر الامكان .

وقد لا يعرف الكثيرون أن العمال فى بعض البلاد يستأجرون الغرفة الواحدة لثلاثين عاملا يتناوب كل عشرة منهم الغرفة لمدة ثمانى ساعات .

ومن حسن حظ العمال أنه أمكن للحكومة أن تصل الى تصديق مجلس النواب على قانون الاعتراف بالنقابات ، وهو القانون الذى سيجمع شملهم و يوجه جموعهم الى التآزر والتعاون والنهوض بهم اجتماعيا واقتصاديا وعلميا ورياضيا ، كما سيخرج بهم فى المناقشة فى شروط العمل من ضعف الفرد إلى قوة الجماعة ، فيستطيعون فى حدود القانون والنظام أن يصلوا الى رفع أى ظلم قد يوجد ، و إلى حماية أى فرد منهم قد يعرضه اختلاف وجهات النظر وتباين المصالح الى الأخطار .

ولقد عرف جمهور العمال ومن يهتمون بقضيتهم أن الحكومة قد خصصت فى ميزانية العام الحالى ١٠ آلاف جنيه لانشاء مركز اجتماعى للعمال فى عاصمة المملكة المصرية وتنفيذ هذا المشروع موضع البحث الآن وان يمضى شهران أو ثلاثة حتى يكون المشروع حقيقة موجودة يستفيد منها العمال و ينتفعون بها .

وسيكون للعمال فى كثير من الأحياء المزدحمة مغاسل وحمامات عمومية يترددون اليها بعد العمل وتستفيد منها أسراتهم وأهلوهم .

ولقد أعد قانون عقد العمل الذى أعلنت الحكومة أنها ستقدمه فى الحال الى البرلمان لتتوطد به علاقات العامل ورب العمل وتقرر القواعد التى يرجع اليها عند قيام الخلاف بين طرفى الانتاج . ويأمن العامل شر ظلم يقع عليه أو تحكم يكون ضحيـة له . ويستفيد صاحب العمل من الهدوء الذى سيشمل عمله فلا يحتاج لأكثر من تطبيق ما ألزمه القانون به . ولن يعود بعد صدور القانون الى ضياع وقته فى المناقشات والشكاوى و بحث الطلبات التى لا تقف عند حد .

ولما كانت مصلحة العمل هى المصلحة التى وكل اليها الاشراف على شؤون العمال وكان من واجبها أن تعنى بكل ما تحسن به أحوالهم فقد أتمت دراسة وتحضير قانون المصنع الذى يبحث فى حماية العامل من أخطار العمل فى الصناعات كما يبحث الشروط اللازمة للمحافظة على صحتهم أثناء العمل من الأضرار الاحتمالية التى تحصل مثلا من الأتربة أو قلة التهوية أو قلة الاضاءة وغير ذلك . واشتراط اتمام الاجراءات الصحية اللازمة للاشتغال فى المصنع من توفير المياه الصالحة للشرب وايجاد الحمامات والمغاسل وايجاد الوسائل الكافية للنجاة من الأخطار كالحريق وغيره .

وقد لايجهل العمال أن مصلحة العمل قد تقدمت بمشروع قانون للتأمين الاجبارى ضد إصابات العمل وحوادثه ليكون ملجأ للعامل الذى يشتغل لحساب صاحب عمل قد يعجز بالنسبة لضعف رأس ماله عن دفع التعويض مباشرة للعامل .

ولم يفت المصلحة أن تتقدم بمشروع قانون للتأمين الصحى ليقى العامل شر الحاجة فى أثناء المرض ويمكن به أن ينال المساعدات المالية أثناء غيابه الاضطرارى عن عمله كما تقدم له الأدوية اللازمة للعلاج وترفع عنه مصاريف الاقامة فى المستشفى .

وقد أتمت المصلحة بحث وتحضير قانون تنظيم العمل فى محال البيع بالتجزئة ؛ أى المحلات التجارية ، حتى تنتهى بذلك كل الخلافات التى تقوم بين وقت وآخر بخصوص ساعات العمل وأيام الراحة وخلافها .

ولا يزال مشروع قانون التوفيق والتحكيم قيد البحث فى الجهات المختصة وهو من أهم المشروعات التى تصل بالبلاد الى الطمأنينة والاستقرار فى العمل والتخلص من ضياع الوقت فى مناقشة الخلافات التى تحدث عادة بين العامل وصاحب العمل . وتضع حدا للاضراب أو الإغلاق فى الأعمال ذات المنفعة العامة . وسيكون مشروع هذا القانون متمشيا جنبا الى جنب مع مشروع قانون عقد العمل المشترك الذى يعتبر أساسا للقرارات التى يصدرها الموفقون أو المحكمون .

هذا ملخص لما يحتاجه العامل فى مصر من إصلاح لأحواله ولما يشكو منه وسرد لبعض ما قامت به الحكومة فى سبيل تحسين حاله ورعايته سواء من هذه الأعمال ما تم فعلا أو ما هو فى دور الدراسة والبحث .

ولا شك أن مسائل العمال قد شغلت مكانا هاما جدا من عناية الحكومة حتى لقد شكلت مجلسا أعلى لبحث شؤونهم .

فمن ناحية التشريع الذى يحدد علاقة العامل برب العمل قد أصدرت وتصدر فعلا منها كل ما ارتأته مفيدا تتوفر فيه للعامل حقوقه المشروعة .

كما تم إعداد مشروع لقانون بالتأمين الاجبارى ضد الاصابات والتأمين الاجبارى الصحى .

ومن الناحيتين الصحية والاجتماعية أنشئ قسم خاص بمصلحة العمل للصحة الصناعية وييسر العمل بخطا سريعة فى تعميم مساكن العمال فى البلاد الصناعية المزدحمة .

ويجرى البحث فى إنشاء صناديق للادخار للعمال تساعدهم على العيش بعد بلوغهم من الشيخوخة أو فى أثناء البطالة .

كما تعنى بتنظيم أوقات الفراغ للعمال بانشاء أندية رياضية يتوفرفيها بخلاف أمكنة الرياضة أمكنة للثقافة وأمكنة للتغذية بأثمان تتناسب مع أجورهم بالاتفاق مع الشركات وأصحاب الأعمال .

ولا أزال أعتقد أنه يجب للوصول الى خير ما نتمنى للطبقة العاملة أن نوجه كل مجهود مستطاع الى زيادة الثروة والى العمل على إعداد العمال إعدادا فنيا وثقافيا والى استكمال التشريعات اللازمة للعمل كله واستكمال ما بدىء منه من العناية بصحتهم وتغذيتهم واسكانهم وتأمينهم ضد البطالة والشيخوخة والعجز عن العمل .

وبهذا يتم للبلاد ما نرجوه لهذه الطبقة الجليلة الفائدة العظيمة المكانة من خير وسعادة والله ولى التوفيق ،

حامد العبد

تصحيح

ورد فى حديثنا مع حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا المنشور فى العدد الماضى من هذه المجلة بعض أخطاء مطبعية لها أثرها فى فهم بعض عبارات دولته، وإنا نصححها هنا ليستقيم معنى هذه العبارات :

جاء فى السطر ١٣ صفحة ٩ قول دولته :

" فهى تفيد الأسرة والشبان المسئولين عن العامل والفلاح " وصوابها "... والشبان والمسئولين . . . ".

وجاء فى السطر ٦ صفحة ١٢ قوله :

" على أنها حاسة تصادفها فى كثير من النامس ..." وصوابها " ... لا نصادفها فى كثير من الناس... ".